وانما الخلاف في التوقل قال الفقيه ابو جعفر وجدت الرواية عن اصحابنا انه
يكره فيهما قال ابو اليسر هو الاصح ولا يكره عند خارج الصلوة وقيل بدعة
كذا في الكافي وكره غلق باب المسجد في الضحاء واغلقت الباب فهو مغلق وغلقته
لغة رديئة متروكة في الكافي ان الكراهة انما هو في زمانهم وفي زماننا
لا بأس به في غير اوان الصلوة اذ لا بد من غلق ابواب المسجد والوطئ والحدث
فوقه لان سطح المسجد حكم المسجد لا يكره الوطئ والحدث فوقه بيت اعدّ
فيه مسجدا اي موضع للصلوة بان يجعل له محراب واما المتخذ لصلوة الجنازة
فعتيل يكره فيه ذلك محمد في مسجد الطواويح وقال الامام السرخسي وانه ليس له
حكم المسجد في امثال هذه الاحكام كالمتخذ لصلوة العيد وقال الصدر الشهيد هما
حكم المسجد جواز الاقتداء واذا تفضل الصفوف رفيقا بالناس لا يتمادا عداه ولا يكره
تزيينه بالجص والساج والذهب في الكافي قيل مكروه وقيل قربة وهذا اذا جعل من مال
نفسه واما المتولي لو فعل من الوقف ما يحكم البناء فله ذلك ولو فعل المتفقون فهو
ضامن ولو اجتمعت اموال المسجد وخاف الضياع لطمع الظلمة لا بأس بدفعه
ولا يكره صلوة متوجها الى الظهر من لا يصلي بحدث ولا ولا قتل الحية والعقرب فيه
في الكافي ان هذا اذا خاف الآدمي منهما والا يكره وقيل ايضا انما لا يكره اذا
امكنه القتل بضربة وان كان بضربات فعليه استقبال الصلوة لانه عمل كثير قال الامام
السرخسي ان الكل سواء لان هذا العمل مرخص كما اذا سبقه الحدث لقوله عليه السلام
اقتلوا الاسودين ولو كثتم في الصلوة وارابهما الحية والعقرب في الهداية
انه الصحيح باحة قتل الحيات كلها وقال الفقيه ابو جعفر لا يباح قتل الجنية منها
وهي بيضاء تسكن البيوت لها صفرتان تمشي مستوية وايده بقوله عليه السلام اقتلوا
والحية البيضاء فانها من الجن وبقوله عليه السلام اقتلوا الاسودين فاني الكافي

في الكافي من ان الحديث يدل على اباحة قتل الحيات كلها من الجنية وغيرها منها قشة
وقال الطحاوي انه عليه الصلوة والسلام اخذ على الجن العهود بان لا يظهروا على امته
في صورة الحية فاذا تفضل العهد بباح قتلهم وما ثم الانسان بالمرور امام المصلي
عند عدم الحائل بينهما في مسجد صغير اي اقل من جريب والظرف متعلق المرور
والمصلي على التنازع في الخلاصة اذا صلى في المسجد ينبغي ان لا يمر بينه وبين
حائط القبلة وقيل انما يأثم اذا لم يكن بينهما حصير ذراعا وقيل قدر ما بين
الصفين الاول وحائط القبلة وفي الظهيرية قيل قدر ما يسع فيه صفان وعليه
الفتوى وما في عين اي غير المسجد الصغير كالقراءة والمسجد الكبير في الكافي
انه قيل الكبير كالصغير وهو المفهوم من الخلاصة في الغنية ان مر بعد
في المسجد الجامع فقد قيل يكره والاصح انه لا يكره كذا في الجامع الصغير
لفخر الاسلام ففيها اي فيما ثم بالمرور في مكان ينتهي اليه بصر اي رؤية
المصلي فكلمة ما موصولة او فيما ثم وقت انتهاء بصر اليه فهي مصدرية والمصدر
جنبي او ناظرا في مسجده اي موضع سجوده اليه قال المرتاضي وفخر الاسلام
في الخلاصة هذا هو الصحيح وفي الكفاية هو الاصح وفي الهداية انه انما يأثم اذا مر
في موضع سجوده واليه قال شيخ الاسلام والامام السرخسي وقاضيخان في الكافي
هو الاصح وقال بعض ائمتنا اذا لم يكن بينهما قدر ما بين الصفين الاول ومقام الامام وقيل
قدر الصفين وعليه الفتوى وقيل ثلث ذراع وقيل خمس وقيل اربعون وحاذى
حالا او عطف على ينتهي فيفتقر فيه الى اضمار اي جعل ما موصوفة الاعضاء
اي اعضاء احدهما اعظاء الآخر او بعض بعض اضيف على ذكان او كان المار على
دكانا او راكبا والدكان فارسية معربة وانما يأثم اذا لم يكن بينهما سترة
بالضم اي جنب ونحو بقدر ذراع وغلظ اصبع ولا معتبر بما قل منه طولا او غلظا

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)